

Distr.: General
1 August 2005
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٥

٦-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، نيويورك

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية*

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (DP/FPA/2005/13). وأثناء نظرها في التقرير، اجتمعت اللجنة الاستشارية بالمديرية التنفيذية وممثلين آخرين، حيث قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - وترحب اللجنة بالتحسينات التي تهدف إلى تبسيط العرض باستخدام الخرائط والرسوم البيانية، بالإضافة إلى تقديم المرفق الثالث الذي طلبته اللجنة (الفقرة ٤، DP/FPA/2003/12)، والذي يتضمن الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية على النحو الذي أقره المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. هذا وتشجع اللجنة على الاستمرار في مواصلة هذه الممارسة في التقارير المقبلة.

٣ - إضافة إلى ذلك، تشير اللجنة إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزم بتنفيذ الميزانيات القائمة على النتائج، وبأن يتعاون بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في وضع نهج مشترك للتحويل. وأبلغت اللجنة أن صندوق

* نتج التأخير في تقديم هذه الوثيقة عن تجميع البيانات المطلوبة لتقديم أحدث المعلومات إلى المجلس التنفيذي.

الأمم المتحدة للسكان يقوم باتخاذ خطوات تضمن أن تكون وثيقة إطاره التمويلي المتعدد السنوات التي تحوي المتطلبات البرنامجية، وميزانية الدعم لفترة السنتين متكاملتين بشكل أفضل بحلول عام ٢٠٠٨. وسيقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار النهج المتسق في عرض الميزانية، ميزانية دعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قائمة على النتائج، وتكون متصلة بالإطار التمويلي الثالث المتعدد السنوات ٢٠٠٨-٢٠١١. وتوصي اللجنة بإعطاء درجة عالية من الأولوية لعملية التنسيق لتنفيذ ميزانية قائمة على النتائج لفترة السنتين القادمة، وتعرب عن ثقتها في قيام صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بمراعاة الدروس المستفادة من الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي طبقت هذه الأساليب بالفعل. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون المعرفة والخبرات الموجودة لدى إدارة الشؤون الإدارية وإدارة عمليات حفظ السلام مفيدة أثناء وضع إطار شامل للميزانية القائمة على النتائج.

٤ - وتلاحظ اللجنة من الجدول ١ أن الإيرادات المتوقعة من الموارد العادية قد زادت من ٥٨٦,٦ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٧٤٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفي حالة الموارد الأخرى، انخفضت الإيرادات المتوقعة من ١٦٣,٩ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ١٦٣ مليون دولار للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبناء على ذلك زاد مجموع الموارد من ٧٥٠,٦ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٩١٠ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (زيادة قدرها ٢١,٢ في المائة).

٥ - وتقدر اللجنة جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل زيادة مجموع الموارد المتاحة في سياق آخر بيان للميزانية (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، كما ترحب كذلك بالنتائج الواردة في توقعات ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الحالية. إضافة إلى ذلك، تشير اللجنة إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يمكنه الآن الاعتماد على أكثر من مائة جهة مانحة، وأنه نجح في عام ٢٠٠٤ في توسيع قاعدة مانحيه إلى ١٦٦ بلداً، وهو رقم غير مسبوق. وزاد عدد التعهدات متعددة السنوات من ٢٠ إلى ٤٩، وذلك في البلدان المشمولة بالبرامج، مما يزيد من الملكية الوطنية لأعمال صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتُشجع اللجنة صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاستمرار في تكثيف ما يقوم به من أنشطة لجمع الأموال، لا لكي يحافظ على مستوى الموارد فحسب، بل ليحقق كذلك المزيد من النتائج الإيجابية.

٦ - ويكشف تحليل الجدول ١ أن النفقات التقديرية للبرامج (٤٠٠,٦ مليون دولار) تمثل ٦٨,٦ في المائة من مجموع الموارد العادية في ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وذلك مقارنة بالنفقات

المقدرة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (١,٢٨٥ مليون دولار)، والتي تمثل ٧٠,٨ في المائة من مجموع الموارد العادية، حيث يُنفق المبلغ المتبقي على التنظيم والإدارة ودعم البرامج ونظام تخطيط موارد المؤسسات (أطلس) وتكاليف الأمن. وترى اللجنة أن هناك إمكانية لتوجيه أموال أكثر إلى البرامج من خلال خفض نفقات دعم البرامج والتنظيم والإدارة، مما يضمن زيادة التركيز على البرامج، الأمر الذي يعود بنفع أكبر على المستفيدين.

٧ - ويعد إطار الموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ متسقاً مع الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، ويغطي الجزء الثاني من الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ويوفر الدعم للأولويات الاستراتيجية لبرنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان المتوافق مع الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن ميزانية الدعم المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مجالات إضافية ذات أولوية جرى تحديدها للاستثمار؛ على أن تؤخذ في الاعتبار توصيات الاجتماع العالمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان المعقود في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، في برنستون، نيوجيرسي، بهدف تحسين الأداء التنظيمي وهيئة صندوق الأمم المتحدة للسكان لمواجهة التحديات التي تفرضها الظروف الناشئة. وتتضمن هذه المجالات، التي أوجزت في الفقرة ٩ من وثيقة الميزانية ما يلي:

- زيادة التأثير في الحوار المتعلق بالسياسات الوطنية لضمان إدراج موضوعات السكان ونوع الجنس والصحة الإنجابية في صلب العمليات الوطنية في البلدان المشمولة بالبرامج؛
- وجود تركيز ميداني أقوى؛
- إقامة شراكات أكثر قوة من أجل النهوض ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهيئة صورة أكثر فعالية لولاية الصندوق، وتسويقها بشكل فعال؛
- تعزيز التخطيط الاستراتيجي؛
- تحسين المساءلة والأداء؛
- دعم العملية المستمرة لإصلاح الأمم المتحدة.

٨ - يبلغ إجمالي ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ما قيمته ٢٠٩ مليون دولار (صافيه ١٩٦,٤ مليون دولار)، مما يعكس زيادة إجمالية نسبتها ٢٣,٢ في المائة (صافيه ٢٧ في المائة)، وذلك مقارنة بميزانية الدعم للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ التي بلغ إجماليها ١٦٩,٦ مليون دولار (صافيه ١٥٥ مليون دولار). وتبلغ الإيرادات والتسويات المقدرة لميزانية الدعم

للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ما قيمته ١٢,٦ مليون دولار، مقابل ١٤,٦ مليون دولار للإيرادات المقدرة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وكما هو مبين في الفقرة ١٥، فإن تقديرات ميزانية الدعم تمثل ما إجماليه ٢٨ في المائة (صافيه ٢٦,٣ في المائة) من الإيرادات المقدرة من الموارد العادية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والبالغة ٧٤٧ مليون دولار. وكما هو مبين في الفقرة ٦ أعلاه، فهناك حاجة إلى بذل قصارى الجهود بغية خفض تكاليف الدعم لصالح الأنشطة البرنامجية.

٩ - يبين الجدول ٣ أهم مجالات الزيادة والنقصان في وثيقة ميزانية الدعم، كما توضحها الفقرات ٢١-٣٣ (DP/FPA/2005/13). ويرجع النقص الطفيف في الإيرادات المتوقعة إلى التدبير الجديد لاسترداد التكاليف الذي يتبعه صندوق الأمم المتحدة للسكان، والذي أقره المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. بينما تتعلق معظم الزيادة في التكاليف بضعف الدولار الأمريكي، الذي يساهم في زيادة تكاليف شراء السلع والخدمات في الخارج، ويؤثر على مرتبات الوظائف الحالية، فضلاً عن المتطلبات الإلزامية للأمن (انظر الفقرة ١٨ أدناه).

١٠ - وتشير اللجنة إلى أن جزءاً كبيراً من الزيادة في الحجم (١٠,٤ مليون دولار) يتعلق بالوظائف الجديدة المقترحة بالمقر وفي الميدان. وكما هو مشار إليه في الجدول ٤ من الوثيقة DP/FPA/2005/13، بلغ عدد الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ما مجموعه ١٠٣١ وظيفة (٢٣٤ وظيفة دولية من الفئة الفنية، و ٢٦٣ وظيفة وطنية من الفئة الفنية، و ٥٣٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى للموظفين)، مما يعكس زيادة قدرها ٥٩ وظيفة (٢٠ وظيفة دولية من الفئة الفنية، و ٣٨ وظيفة وطنية من الفئة الفنية، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى للموظفين)، وذلك مقابل ٩٧٢ وظيفة جرت الموافقة عليها للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتشير اللجنة إلى أن ٧٧,٢ في المائة من مجموع عدد الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ توجد في المكاتب القطرية و ٢٢,٨ في المائة توجد في المقر.

١١ - ومن بين الوظائف الجديدة المقترحة البالغ عددها ٥٩، توجد ٤٨ وظيفة في الميدان (١٠ وظائف دولية من الفئة الفنية، و ٣٨ وظيفة وطنية من الفئة الفنية)، بينما توجد ١١ وظيفة في المقر (١٠ وظائف دولية من الفئة الفنية، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة). ومن بين مجموع عدد الوظائف في الميدان، يُقترح ما مجموعه الصافي ٣٣ وظيفة من أجل تعزيز الوجود الميداني في أفريقيا، و ٦ في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ٥ في الدول العربية وأوروبا، و ٤ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك وفق ما يفصله

الجدول الوارد أدنى الفقرة ٤٥. ويتفق المقترح مع الأولوية الاستراتيجية للنهوض بالسياسة الوطنية في البلدان المشمولة بالبرامج والمشار إليها في الفقرة ٧ أعلاه.

١٢ - ويرد ما مجموعه الصافي ١١ وظيفة مقترحة في المقرر (١٠ وظائف دولية من الفئة الفنية، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة)، وذلك في الجدول التالي للفقرة ٤٢. ويصبح صافي المجموع هو ناتج ١٣ وظيفة جديدة مقترحة، وإلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى. ومن المقترح أن يجري تعزيز مكتب التخطيط الاستراتيجي عن طريق إضافة أربع وظائف جديدة هما: وظيفتان جديدتان (وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٥) ووظيفتان تُقلتا من شعبة الإعلام والمجلس التنفيذي وتعبئة الموارد (انظر الفقرة ٣٥، DP/FPA/2005/13)، وبذلك تُعالج واحدة من المجالات الرئيسية المحددة في الفقرة ٧ أعلاه؛ كما اقترحت ثلاث وظائف جديدة (٣ وظائف من الرتبة ف-٤) بهدف إبراز دور صندوق الأمم المتحدة للسكان وإيجاد شراكات أكثر قوة وتحسين القدرة على جمع الأموال، ويُعالج بذلك مجال رئيسي آخر (انظر الفقرات ٣٦-٣٧)؛ ومن أجل تحسين المساءلة والأداء، اقترحت ثلاث وظائف إضافية من الفئة الفنية في شعبة الخدمات الإدارية (واحدة من الرتبة ف-٤ واثنان من الرتبة ف-٣) (انظر الفقرة ٣٨)، ووظيفة في شعبة الخدمات الإدارية (من الرتبة ف-٥) (انظر الفقرة ٤٠)، ووظيفتا دعم (من الرتبة خ ع-٦) لتقوما بتولي إدارة الأصول ومساعدة مستشار شؤون الأمن (انظر الفقرة ٣٩). واقترحت وظيفتان جديدتان (واحدة من الرتبة ف-٢ وأخرى من فئة الخدمات العامة) من أجل تعزيز مكتب المديرية التنفيذية (انظر الفقرة ٤١).

١٣ - أوصت اللجنة في الماضي بزيادة وظائف رتبة المبتدئين من الفئة الفنية في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ولذلك فهي تشير بارتياح إلى أن هناك أربع وظائف من الرتبة ف-٣ أو أقل من بين الوظائف العشر الجديدة من الفئة الفنية المقترحة في المقرر. وتشجع اللجنة على بذل المزيد من الجهد في هذا الصدد.

١٤ - من المقترح إعادة تصنيف ٢٤ وظيفة في المقرر، وهو ما يوضحه الجدول الموحد في المرفق الرابع لوثيقة الميزانية (٢٣ حالة إعادة تصنيف صعودي وحالة إعادة تصنيف نزولي واحدة). وتشير الفقرة ٤٢ من وثيقة الميزانية، فضلاً عن ذلك، إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سعى إلى "ضمان أن تنشأ جميع عمليات إعادة التصنيف المقترحة من تغييرات في طبيعة المهام المضطلع بها" (DP/FPA/2005/13). وتشير اللجنة، مع ذلك، إلى أنه كان من المقترح إعادة تصنيف ١٧ وظيفة (١٠ من الفئة الفنية و ٧ من فئة الخدمات العامة) في المقرر في سياق ميزانية الدعم للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ومن المعلومات التي قُدمت، بناءً على

استفسارها، تمكنت اللجنة من التحقق من أن ١٤ من هذه الوظائف (٨ من الفئة الفنية و ٦ من فئة الخدمات العامة) شُغلت عن طريق الترقيات، على الرغم من إشارة صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه جرى اتباع الإجراءات المقررة (انظر المرفق الأول أدناه).

١٥ - تناولت اللجنة مسألة حالات إعادة التصنيف السابقة، مشيرة إلى ضرورة تقديم مبررات أفضل لأسباب عمليات إعادة التصنيف العديدة التي قام بها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإلى أن الإمكانيات الوظيفية وفرص الترقى للموظفين هي مسائل تتعلق بإدارة الموارد البشرية ولا يمكن عادة أن تُعالج بإعادة تصنيف الوظائف. وتكرر اللجنة التعليقات الواردة في الفقرات ١٢-١٤ من تقريرها عن ميزانية الدعم للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، إضافة إلى طلب المجلس التنفيذي إلى المديرية التنفيذية "ممارسة أكبر قدر ممكن من الحيلة والشفافية عند تنفيذ إعادة تصنيف الوظائف" (DP/FPA/2005/12). ولذا يمكن للمجلس التنفيذي مراعاة تعليقات اللجنة عند اتخاذ قرار بخصوص عمليات إعادة التصنيف الواردة في مقترح ميزانية الدعم للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٦ - ويبدو من الفقرة ٧ أعلاه أن مسألة الهيكلية الإقليمية تعد إحدى الأولويات الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وكما يرد أيضا في الفقرة ٩ (و) من وثيقة الميزانية، تجري حاليا دراسة لبحث خيارات زيادة تعزيز برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان القطرية، مما سيكون له أثر على هيكله الحالي، وبالتالي على هيكله التنظيمي ومقترحات الميزانية التي يعدها. وترد المعلومات عن هذه المسألة، والمقدمة إلى اللجنة بناء على استفسارها، ملحقه بوصفها المرفق الثاني لهذا التقرير. وتشير اللجنة إلى أنه سيُنظر في مختلف الخيارات في إطار زمني يتراوح ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام للتنفيذ الكامل؛ وأنه إذا ترتب على نتائج العملية أثر مالي على الموارد الأساسية في عام ٢٠٠٧، فإن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتزم تقديم ميزانية منقحة إلى المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وذلك من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وفي ضوء ما سبق، فإن اللجنة ليست في مركز يمكنها في هذا الوقت من تقديم توصيات بخصوص التغييرات المقترحة في الملاك الوظيفي؛ حيث يتعين النظر فيها في سياق النتائج والخيارات والمقترحات التي ستُقدم في إطار دراسة الهيكلية الإقليمية.

١٧ - تشير اللجنة إلى أنه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أُطلقت المرحلة الأولى من نظام تخطيط موارد المؤسسات (أطلس)؛ ومن المستهدف إكمال مهام إضافية في عام ٢٠٠٧، كما تشير الفقرة ٥٥ من وثيقة الميزانية. وبناء على ذلك أُدرج اعتماد قدره ٨,٩ مليون دولار للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وسيصل هذا الرقم، مضافا إلى المبلغ المنقح المذكور للفترة

٢٠٠٢-٢٠٠٥ وقدره ١٣,٨ مليون دولار، بمجموع الاستثمارات المتعلقة بأطلس إلى ٢٢,٧ مليون دولار. وتشجع اللجنة التنفيذ العاجل لمشروعات تكنولوجيا المعلومات في جميع مراكز العمل، وتثق في أن الكفاءة الإدارية وما يرتبط بها من وفورات في الموارد المتعلقة وغير المتعلقة بالوظائف ستُقدر كمياً وتُدمج في إطار ميزانية الدعم لفترة السنتين المقبلة.

١٨ - وتشير اللجنة إلى أن المجلس التنفيذي أقر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، احتياطاً أمنياً يبلغ مجموعه ٦,٨ مليون دولار بهدف تلبية المتطلبات الأمنية الإضافية للمنظمة (القرار ٢٧/٢٠٠٤). وعلى النحو المبين في الفقرة ١٨، يقترح صندوق الأمم المتحدة للسكان تخصيص مبلغ ٤,٧ مليون دولار لتجديد الاحتياطي الأمني في نصيبه من التكاليف المتعلقة بقرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٩، بما في ذلك ٣,٩ مليون دولار تتعلق بنصيبه من التكاليف الأمنية المقررة بموجب ولايته، و ١,٥ مليون دولار للنظام العالمي الجديد للتحكم في الوصول إلى الشبكة في المقر. وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يُعامل الاعتماد المخصص للأمن بوصفه بنداً مستقلاً غير مدرج في ميزانية الدعم لفترة السنتين في هذه المرحلة.

المرفق الأول

حالة إعادة تصنيف الوظائف والوظائف الجديدة التي تمت الموافقة عليها في سياق ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

إعادة تصنيف الوظائف: الوظائف الفنية بالمقر

الشعبة	مسمى الوظيفة	الرتبة القديمة	الرتبة بعد إعادة التصنيف	هل شُغلت الوظيفة بعد إعادة تصنيفها؟	هل تمت ترقية شاغل الوظيفة؟	هل شُغلت الوظيفة عن طريق التعيين الخارجي؟
شعبة الخدمات الإدارية	رئيس فرع خدمات المعلومات الإدارية	ف-٥	مد-١	نعم	نعم	-
	رئيس فرع الشؤون المالية	ف-٥	مد-١	نعم	لا	-
	رئيس قسم الميزانية	ف-٤	ف-٥	نعم	نعم	-
	رئيس قسم الحسابات	ف-٤	ف-٥	نعم	نعم	انُتدب شاغل الوظيفة إلى وكالة أخرى عام ٢٠٠٥. والوظيفة شاغرة حالياً.
شعبة الإعلام والمجلس التنفيذي وتعبئة الموارد	رئيس فرع تقاسم المعرفة	ف-٥	مد-١	نعم	نعم	-
شعبة الموارد البشرية	مدير	مد-١	مد-٢	نعم	لا	شُغلت الوظيفة عن طريق التعيين الخارجي
	نائب المدير	ف-٥	مد-١	نعم	نعم	
	رئيس فرع التوظيف والملاك الوظيفي	ف-٤	ف-٥	نعم	نعم	
	رئيس فرع التخطيط والسياسات	ف-٤	ف-٥	نعم	نعم	
شعبة خدمات الرقابة	مدير	مد-١	مد-٢	نعم	نعم	

إعادة تصنيف الوظائف: وظائف الخدمات الإدارية بالمقر

الشعبة	مسمى الوظيفة	الرتبة بعد إعادة التصنيف	هل شُغلت الوظيفة بعد إعادة تصنيفها؟	هل تمت ترقية شاغل الوظيفة؟	هل شُغلت الوظيفة عن طريق التعيين الخارجي؟
شعبة الخدمات الإدارية	مساعد لشؤون المشتريات	ع-٤	نعم	نعم (ولكن لقاء شاغل الوظيفة واحدة فقط)	شاغل الوظيفة تقاعد؛ والوظيفة شاغرة حالياً
	مساعد لشؤون المشتريات	ع-٤	نعم	نعم	-
	سكرتير	ع-٤	نعم	نعم	-
	مساعد لشؤون السجلات	ع-٦	نعم	لا	شُغلت الوظيفة عن طريق إعادة تكليف داخلي
شعبة خدمات الرقابة	مساعد للمدير	ع-٥	لا	لا	
مكتب المديرية التنفيذية	سكرتير	ع-٥	نعم	نعم	
مكتب المديرية التنفيذية	سكرتير	ع-٤	نعم	نعم	

حالة الوظائف الجديدة (الفئة الفنية)

الشعبة	مسمى الوظيفة	الرتبة	شُغلت الوظيفة عن طريق
شعبة الموارد البشرية	أخصائي لشؤون التعلم	ف-٤	التعيين الخارجي برتبة ف-٤
	أخصائي لشؤون التعلم وإدارة الحياة الوظيفية	ف-٤	التعيين الخارجي برتبة ف-٣
شعبة خدمات الرقابة	مستشار تقييم	ف-٥	التعيين الخارجي برتبة ف-٥
	أخصائي مراجعة	ف-٤	التعيين الخارجي برتبة ف-٤
شعبة الخدمات الإدارية	أخصائي للشؤون الأمنية	ف-٤	التعيين الخارجي برتبة ف-٤

ملاحظة إضافية

جرت إعادة تصنيف الوظائف الدولية من الفئة الفنية، ووظائف الخدمات العامة بالمقر على أساس التغير في مواصفات الوظائف. وفي حالة مكتب الموارد البشرية السابق ومكتب الرقابة والتقييم السابق، رُفعت درجتيهما إلى رتبة شعبة. وبناء على ذلك أعيد تصنيف منصبي مدير شعبة الموارد البشرية وشعبة خدمات الرقابة الجديدتين من مد-١ إلى مد-٢. وبينما أعيد تصنيف بعض وظائف شعبة الموارد البشرية صعودياً، انخفض الملاك

الوظيفي في الشعبة بمقدار وظيفتين، نتيجة الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بمهام إدارة الموارد البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

وقد تمت ترقية معظم شاغلي الوظائف التي أُعيد تصنيفها. لكن الترقّيات لم تكن تلقائية، بل اتبعت عملية محددة:

١ - استُعرض تقييم أداء الموظفين من قبل فرق الاستعراض الإداري، التي اتخذت قرارات تتعلق بمن من الموظفين سيوصى بترقيتهم.

٢ - وجري تسليم تلك التوصيات بالترقية بعد ذلك إلى مجلس التعيين والترقية (في حالة الموظفين الدوليين من الفئة الفنية)، أو إلى فريق التعيين والترقية (في حالة موظفي فئة الخدمات العامة بالمقر).

٣ - وقامت تلك اللجان باستعراض الحالات وتقديم التوصيات للمديرة التنفيذية للحصول على موافقتها النهائية.

المرفق الثاني

مذكرة إعلامية عن عملية الهيكلة الإقليمية بصندوق الأمم المتحدة للسكان

يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بدراسة الطريقة التي يمكن بها أن تؤدي إعادة تنسيق وجوده الجغرافي إلى تلبية الأولويات الوطنية، وتطلعات وحقوق الفقراء من النساء والرجال والشباب بشكل أفضل. ويتسق هذا الجهد مع التوصيات المنبثقة عن مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٠٤، بخصوص الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات.

وفيما يلي المميزات المحتملة لوجود هيكل إقليمي:

- ١ - يعزز القدرات الإقليمية والقدرات على الصعيد القطري: تتطلب التنمية التي تقودها البلدان وجوداً ميدانياً قوياً بهدف السماح للمنظمة بزيادة دعمها للجهود الوطنية بشكل أكثر فعالية، وذلك من خلال الاشتراك بصورة أكبر مع المتفعين والشركاء الوطنيين.
 - ٢ - يلبي المتطلبات الحالية والمستقبلية المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة: يجب أن يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على نحو أوثق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في المجتمع الإنمائي بما يضمن أن تكون الصحة الإنجابية والموضوعات الجنسانية والسكانية جزءاً من استراتيجيات الحد من الفقر وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.
 - ٣ - يرفع من الكفاءة التنظيمية: يتطلب إحداث المزيد من التحسين في الأداء البرنامجي والتشغيلي على الصعيد القطري أن يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتعزيز وجوده ودعمه للبلدان على الصعيد الإقليمي.
 - ٤ - يتكيف مع تطور ظروف تقديم المعونة التي تركز على الملكية الوطنية وبناء القدرات والإنجاز.
 - ٥ - يجعل صندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع أفضل حتى يتم النهوض بأهداف وغايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيقها، لاسيما على الصعيد القطري.
 - ٦ - يُحسّن الارتباط فيما بين البرمجة والمساعدة التقنية والعمل المتعلق بالسياسات والرصد.
- ويركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على أربعة عوامل استراتيجية فيما يتعلق بتقييم الهيكلة الإقليمية:

- (أ) الفعالية التنظيمية؛
 (ب) التكلفة؛
 (ج) الاتساق مع إصلاح الأمم المتحدة؛
 (د) التأثير على وضوح رؤية المنظمة ومكانتها؛

ويجري حاليا وضع نماذج بديلة للهيكلية الإقليمية بدعم من استشاريين خارجيين. وستقدر تكاليفها لتوفير خيارات متعددة ليجري الاختيار من بينها لإتمام التنفيذ، في إطار زمني يتراوح ما بين عامين إلى ثلاثة. وستتطلب هذه العملية تمحيصا دقيقا من قبل شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والتشاور مع المجلس التنفيذي قبل الوصول إلى استنتاج نهائي.

وفضلا عن ذلك، فنظرا لأنه ستكون للهيكلية الإقليمية آثار على الموظفين، فقد قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالفعل بالبداية في مشاورات مع مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وستستمر هذه المشاورات طوال العملية بكاملها.

وسيقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بإبلاغ المجلس التنفيذي بالأموال الإضافية المطلوبة لتنفيذ عملية الهيكلية الإقليمية، وذلك مرهون بالتقدم المحرز والنتيجة والتنقيح النهائيين للخيارات المختلفة. وإذا كان هناك أثر مالي لنتائج هذه العملية على الموارد الرئيسية في عام ٢٠٠٧، فسيقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ميزانية منقحة إلى المجلس التنفيذي من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.